

Distr.: General
15 November 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

الدورة التاسعة

نيويورك، ٢٤ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ٢٠١١

البندان ٥ (ب) و (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تسخير الغابات لمصلحة الناس وسبل العيش
والقضاء على الفقر: التنمية الاجتماعية
وقضايا مجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من
المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات، بما فيها حيازة
أراضي الغابات؛ والجوانب الاجتماعية والثقافية

القيم الثقافية والاجتماعية للغابات والتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والسياسية الماثلة أمام العلاقات المعقدة بين الناس والغابات. ويسلط التقرير الضوء على الأهمية المتنامية لإدارة الجودة للغابات وارتباطها بملكية الأراضي وضمان حيازتها والتنمية الاجتماعية. كما يتضمن إقراراً بدور الإدارة في تعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للغابات. ويمكن أن تسهم الغابات إسهاماً كبيراً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما فيما يتعلق بالمياه والصحة والاستدامة البيئية. ويستعرض التقرير الروابط القائمة بين الغابات وتغير المناخ والمياه والصحة. وتعتبر التحديات التالية تحديات رئيسية في هذا الشأن وهي: الصلة بين

* E/CN.18/2011/1



السياسات والبحث في مجال الغابات، وتحقيق اللامركزية في إدارة الغابات، وإشراك مجتمعات الشعوب الأصلية. ويشير التقرير أيضا إلى ثلاثة مجالات رئيسية متعلقة بالإدارة المستدامة للغابات من المرجح أن تستمر في إثارة الاهتمام وهي: (أ) تغير المناخ والفرص الجديدة المتاحة لتمويل الغابات؛ (ب) إدارة الغابات وملكيته وحيازتها وحقوق استغلالها؛ (ج) إسهام الشعوب الأصلية والمعارف المحلية في تغيير الاقتصاد العالمي.

المحتويات

الصفحة

أولا - معلومات أساسية	٤
ثانيا - إسهام الغابات في سُبل العيش والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	٦
ثالثا - الغابات وتغير المناخ	١٠
رابعا - الغابات والتنمية الاجتماعية	١١
خامسا - الغابات والثقافات	١٢
ألف - القيم الثقافية والروحية للغابات	١٢
باء - فرض ضمان القدرة على التكيف ورد الغابات	١٣
جيم - تطبيق المعارف التقليدية المتصلة بالغابات على الإدارة المستدامة للغابات	١٣
دال - المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتغير المناخ	١٥
هاء - المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتقديم الخدمات الصحية	١٥
سادسا - تغيير المناظر الطبيعية للغابات وإدارتها	١٥
ألف - اتجاهات تغير المناظر الطبيعية للغابات والآثار المترتبة على هذا التغير	١٥
باء - دور الإدارة في تعزيز المنافع الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية المستمدة من الغابات	١٧
جيم - النظم الرئيسية لحيازة الأراضي وضمان الحيازة	١٨
دال - الأشكال المتغيرة للإدارة وأهميتها	٢٢
سابعا - المسائل المستجدة	٢٤
ألف - تغير المناخ: الفرص المتاحة لتمويل الغابات	٢٤
باء - حقوق الملكية والحيازة والاستعمال	٢٥
جيم - الغابات والمياه	٢٦
دال - الغابات والاقتصاد الأخضر	٢٧
هاء - المعلومات والاتصالات	٢٨
ثامنا - الاستنتاجات	٢٩

أولا - معلومات أساسية

١ - رغم الدور الذي تضطلع به الغابات في مخيلة الإنسان بوصفها حافظة الأشياء العتيقة أو النقية أو المقدسة أو الأساسية، فإن تاريخ الغابات تاريخ تغير مستمر. ويشمل هذا التاريخ تغير طابع الغابات ومدى اتساعها، وتغير الاحتياجات البشرية والأنماط الاجتماعية والنهج الجديدة لإدارة الغابات والحقوق المتصلة بها وإمكانية الاستفادة منها. وهكذا، فإن تاريخ الغابات مرتبط أيضا بالعلاقات المتغيرة بين الناس والغابات.

٢ - وخلال العقدین الماضیین، طرأت تغيرات سريعة على الغابات وعلى العلاقات بين الغابات والإنسان، وتزامنت هذه التغيرات مع التحولات الاقتصادية والسياسية والبيئية العالمية الهائلة. وأصبحت النتائج المترتبة على إزالة الغابات وتدهورها، والحاجة إلى إدارة الغابات بشكل مستدام، والصلات المعقدة بين الأهمية المادية والاقتصادية للغابات ودلالاتها الثقافية والرمزية واضحة للعيان، على وجه الخصوص، في هذا المنعطف التاريخي.

٣ - وتشمل السياقات الحالية لمناقشة مستقبل الغابات المداولات الدولية الهامة المتعلقة بإدارة البيئة، ومن بينها المفاوضات المتواصلة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والإجراءات المتخذة في إطار اتفاقيتي ريو الأخريين المتصلتين بالغابات (اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، والدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات التي ستعقد في مطلع عام ٢٠١١ (والاجتماعات اللاحقة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥)، والسنة الدولية للغابات (٢٠١١)، والاجتماعات التي سيعقدها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠) في عام ٢٠١٢، واستعراض مدى فعالية الاتفاقات الدولية بشأن الغابات في عام ٢٠١٥، والضرورة الملحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ والدور الذي تؤديه الغابات في التصدي للتحديات التي تحول دون بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - وفي ضوء هذه الخلفية، يسعى التقرير إلى عرض أربعة دروس مستخلصة:

(أ) الدرس الرئيسي الأول المستخلص من إدارة الغابات خلال السنوات الخمسين الماضية هو أن من الضروري مراعاة أصوات الناس في إدارة الغابات لتحقيق الأهداف المتصلة بضمان استفادة الناس من الغابات والحفاظ على الفوائد المنجية من الغابات في الأجل الطويل وبشكل مستدام. وتكشف البراهين المستمدة من أرض الواقع عن حاجة واضحة لإشراك أولئك الذين يعيشون في الغابات أو بالقرب منها في اتخاذ القرارات المتصلة بما يحدث في الغابات. وستتم هذه المشاركة بالضرورة عن طريق عمليات سياسية متباينة،

متأثرة بأفكار مسبقة عن سكان الغابات، ومشكلة حسب الأسواق والتكنولوجيات السريعة التحول، وخاضعة للمعايير المتغيرة للصحة العالمية والأمن البشري داخل الغابات وخارجها؛

(ب) والدرس الرئيسي الثاني المستخلص من تاريخ التغيرات التي طرأت على الغابات وعلى إدارة الغابات هو أنه ليس هناك أي وكالة أو فئة واحدة من الفاعلين لديها ما يكفي من المعارف والإمكانات والاهتمام لتعزيز إدارة الغابات على الصعيد العالمي. وتكتسي علاقات التعاون القائمة على الحيادة الواضحة، أهمية حاسمة لتحسين إدارة الغابات، إلا أن التعاون على إدارة الغابات مسألة معقدة. ويتطلب التعاون الالتزام، وتحديدًا واضحًا للحيادة وللأدوار، وتبادلاً مستمراً بين الشركاء حتى يُكَلَّل بالنجاح. ولن يكون من الممكن تحسين مختلف الفوائد التي توفرها الغابات للبشر ولكوكب الأرض إلا عن طريق التعاون بهذا الشكل بين مختلف المسؤولين عن إدارة الغابات ومستغليها وعلى مختلف مستويات اتخاذ القرارات المتصلة بالغابات؛

(ج) أما الدرس الرئيسي الثالث فهو متصل بتنوع الفوائد المخبئة من الغابات. وبصرف النظر عن البضائع المستهلكة مباشرة من الغابات التي تعتمد عليها مئات الملايين من الأسر - أي الخشب والخطب والعلف والأغذية والأدوية ومنتجات الغابات غير الخشبية - توفر الغابات أيضاً فوائد وخدمات غير مباشرة أخرى لا تحصى، من بينها تخزين الكربون وحفظ التنوع البيولوجي واحتواء الأمراض وتنظيم الدورة الهيدرولوجية ودورة الكربون ودورات مختلف العناصر الغذائية. وبعض هذه الفوائد متاحة للعموم، والبعض الآخر متاح للخواص؛ وبعضها محلي والبعض الآخر عالمي؛ وبعضها فوري وغيرها متاح على المدى الطويل. وتكتسي الإدارة السليمة أهمية بالغة لكي تستمر الغابات في إنتاج هذه البضائع والخدمات المتنوعة الضرورية للحياة والبقاء؛

(د) أما الدرس الرابع وهو أكثر بروزاً فمفاده أن الفوائد الرئيسية المخبئة من الغابات ليست بالضرورة متعاضدة، أي أن نفس الإجراءات المتصلة بالغابات التي تعزز بعض الفوائد المرجوة، تقوّض فوائد أخرى. فإدارة بعض الغابات بحيث لا يتم جني أي منتجات منها، من شأنه أن يعزز عزل الكربون في غابات ليست ناضجة بعد، وأن يحمي التنوع البيولوجي ويحد من احتمال ظهور أمراض جديدة، ولكنه سيحول أيضاً دون جني أفراد وفئات اجتماعية ودول قومية الكثير من الفوائد الاقتصادية أو المكاسب المعيشية من الغابات نفسها. وهكذا، فإن إدارة الغابات تعتبر من الجهود الرامية لتحقيق التوازن بين مختلف الإجراءات وأهداف السياسات. ويمكن أن تستفيد عملية اختيار كيفية تحقيق هذا التوازن من تطوّر العلوم والمعارف، ولكنها تتعلق أيضاً بالمصالح الوطنية ومدى الأهمية التي يوليها

صانعو القرارات لبعض النواتج مقارنة بنواتج أخرى. ولا يمكن أن تقرر العلوم ما إذا كان ينبغي للمسؤولين عن إدارة الغابات إيلاء اهتمام أكبر للتنوع البيولوجي أو سبل العيش أو عزل الكربون.

٥ - وقد شهدت نظم المعلومات وقاعدة المعارف اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة وتحقيق التوازن بين الأهداف المتضاربة تحسنا كبيرا خلال العقد الماضي، ولا سيما بفضل توافر البيانات المكانية والبيانات المحصّلة عن طريق الاستشعار عن بعد. ومع ذلك، تعاني أجزاء كثيرة من العالم من نقص حقيقي في المعلومات والمعارف الضرورية المتعلقة بنواتج الغابات وعن كيفية تأثير إدارة الغابات على نواتجها. وثمة حاجة ملحة للحصول على مزيد من المعلومات من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالمفاضلة بين مختلف نواتج الغابات، مثل مساهماتها في سبل العيش والتنوع البيولوجي وعزل الكربون والحفاظ على المياه؛ وكيف أن اختلاف أنواع ومستويات صنع القرار يؤثر على النواتج المرجوة من الغابات؛ وآثار العوامل الاجتماعية والاقتصادية، خلافا للعوامل الفيزيائية البيولوجية، على نواتج الغابات. ويجب أن تخصص الحكومات والوكالات الدولية المزيد من الموارد لإقامة هياكل أساسية للمعلومات والمعارف بشأن الغابات أفضل من الهياكل الأساسية المتاحة حاليا.

٦ - وقد أُعد هذا التقرير لاستخدامه كورقة معلومات أساسية لتسهيل المناقشات التي ستجري خلال الدورة التاسعة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وترد فيما يلي المواضيع التي سيتم مناقشتها في إطار البند ٥ من جدول الأعمال خلال تلك الدورة: (أ) إدارة المجتمع المحلي للغابات؛ (ب) التنمية الاجتماعية وقضايا مجتمعات الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات، بما فيها حيازة أراضي الغابات؛ (ج) الجوانب الاجتماعية والثقافية^(١). ويتضمن هذا التقرير استعراضا مزدوجا للبلدين الفرعيين (ب) و (ج) بسبب الصلة الوثيقة بين هذين الموضوعين.

ثانيا - إسهام الغابات في سبل العيش والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٧ - تعتمد مئات الملايين من الأسر على الخشب والخطب والعلف والأغذية والأدوية ومنتجات الغابات غير الخشبية؛ وتوفر الغابات أيضا فوائد وخدمات أخرى غير مباشرة لا تحصى. ومع ذلك فإن الفوائد الرئيسية المجنية من الغابات ليست بالضرورة متعاضدة.

(١) انظر برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ (E/2007/42-E/CN.18/2007/8 و Corr.1، الفصل الأول، الفرع جيم).

وهكذا تندرج إدارة الغابات ضمن الجهود الرامية لتحقيق التوازن بين مختلف إجراءات وأهداف السياسات.

٨ - ومهما تم التشديد على أهمية الغابات وإسهام النظم الإيكولوجية الحرجية في رفاه الإنسان فلن يكون في ذلك مغالاة^(٢). إلا أن التحدي يكمن في تقدير قيمة الفوائد والخدمات التي تنتجها مختلف الأنظمة الإيكولوجية بما في ذلك الغابات. ومن بين المساعي المعروفة في هذا الصدد نهج خدمات النظام الإيكولوجي، وهو مفيد لتقييم واستعراض الفوائد المتعددة التي توفرها الغابات.

٩ - وخدمات النظام الإيكولوجي هي نتاج عمليات ووظائف متنوعة يؤديها النظام الإيكولوجي. ويُنظر إليها أيضا على أنها فوائد تمنحها الطبيعة للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والاقتصادات^(٣). وتشمل خدمات النظام الإيكولوجي المنتجات والفوائد التي تدرها جميع النظم الإيكولوجية الحرجية. وهي تشمل على سبيل المثال، نوعية المياه وكمياتها والخشب والحطب والمأوى والمشاهد الطبيعية الجميلة والمرافق الترفيهية والملقحات والمواد الغذائية والنباتات الطبية والأحياء البرية.

١٠ - وفي تقرير عام ٢٠٠٣، وضع التسمية الرسمية على الموقع، وهو مشروع تعاوني يشارك فيه أكثر من ٣٠٠٠ عالم من جميع أنحاء العالم، إطارا مفيدا للتفكير في مختلف خدمات النظام الإيكولوجي التي توفرها الغابات وفي التفاعلات فيما بينها^(٤). ووفقا لهذا الإطار، يمكن تقسيم خدمات النظام الإيكولوجي إلى أربع فئات عامة: خدمات التمويل وخدمات التنظيم وخدمات الدعم والخدمات الثقافية.

١١ - وليس هناك قيمة مالية محددة للعديد من الخدمات وأنواع الخدمات التي توفرها الغابات. وأصحاب الغابات والمسؤولون عن إدارتها الذين يعملون على حماية الغابات والحفاظ عليها لا يحصلون على أي تعويض مالي مقابل هذه البضائع والخدمات مع أنها تعود بالفائدة على العديد من الأشخاص الآخرين. ولهذا فإن إحدى المسائل الاقتصادية الرئيسية

(٢) Douglas Krieger, "Economic value of forest ecosystem services: a review" (Washington, D.C., The Wilderness Society, 2001).

(٣) James Boyd and Spencer Banzhaf, "What are ecosystem services? The need for standardized environmental accounting units", *Ecological Economics*, vol. 63, Nos. 2-3 (1 August 2007).

(٤) Joseph Alcamo and others, *Millennium Ecosystem Assessment: Ecosystems and Human Well-Being: A Framework for Assessment* (Washington, D.C., Island Press, 2003).

المتعلقة بإدارة الغابات تتمثل في كيفية توفير الحوافز المناسبة من أجل ضمان استمرار إنتاج تلك الخدمات التي يوفرها النظام الإيكولوجي الحرجي والتي هي أساسية لبقاء الإنسان.

١٢ - ولا تتيح المعارف الحالية إلا مناقشة سطحية لجميع البضائع ومختلف خدمات النظام الإيكولوجي التي تنتجها الغابات. أما المعلومات المتعلقة بقيمة البضائع التي توفرها الغابات مثل الخشب والخطب والعلف ومنتجات الغابات غير الخشبية فيتم الإبلاغ عنها بشكل غير مكتمل، كما أنها تخضع لتدابير غير متسقة في مختلف البلدان ولا توجد بيانات بشأن الأنشطة غير القانونية. والخدمات التي تؤديها الغابات معقدة ومرتبطة بمواقع محددة وغالبا ما تكون دون مقابل نقدي، كما أن طبيعة العلاقات بين هذه الخدمات غير واضحة في معظم الأحيان.

١٣ - ومع أن العديد من مختلف أنواع منتجات الغابات، ولا سيما منتجات الغابات غير الخشبية، ذات قيمة عالية ومهمة لكسب العيش على الصعيد المحلي وتوليد الدخل القومي، فلا يتم إدراج هذه المبالغ في الحسابات القومية. أما على الصعيد العالمي، فإن الخشب من أهم منتجات الغابات، ولا سيما نظرا إلى النسق السريع لمعدلات النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية. وتساعد تجارة الأخشاب أيضا على تلبية الاحتياجات الحالية للعديد من البلدان المستهلكة. ويفوق حجم قطع الأخشاب في العالم ٣,٤ بليون متر مكعب سنويا أي أقل بقليل من ٠,٧ في المائة من حجم الأشجار المزروعة. وتنفق القيمة السنوية لقطع الأخشاب ١٠٠ بليون دولار سنويا، وهو ما يعادل تقريبا تدفقات المعونة الإنمائية الدولية وأكثر من تدفقات المعونة لحفظ التنوع البيولوجي بـ ٥٠ ضعفاً.

١٤ - وتوجد أهم أشكال التنوع البيولوجي والأحياء البرية في كوكب الأرض في الغابات المصنفة على أنها مناطق محمية. ورغم أنه لا شك في أن نسبة كبيرة من التنوع البيولوجي موجودة أيضا في فسيفساء طبيعية مختلطة تقع خارج المناطق المحمية، فإنه حتى في هذه الحالات تؤدي الغابات وظيفة قيمة جدا حيث توفر ملجأ للتنوع البيولوجي. وقد أدت الجهود المبذولة لحماية التنوع البيولوجي عن طريق تحديد مناطق محمية إلى زيادة كبيرة في نطاق المناطق الخاضعة للحماية حتى أن حوالي ١٢ في المائة من مساحة الأرض أصبحت حاليا خاضعة لشكل من أشكال الحماية. وارتفعت مساحة الغابات الخاضعة لمهام حماية الغابات بـ ٥٩ مليون هكتار بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠^(٥). ويكمن التحدي الذي تثيره

(٥) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "التقييمات العالمية للموارد الحرجية لعام ٢٠١٠"، (روما، ٢٠١٠).

إدارة هذه المناطق المحمية في ضمان إشراك المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وإمكانية استفادتهم من هذه المناطق المحمية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

١٥ - ولحوم الطرائد، أو لحوم الحيوانات البرية، غذاء قيّم جدا في الغابات المدارية في مختلف أنحاء العالم، ويؤدي تزايد ندرته إلى "جوع موسمي" في صفوف الجماعات التي تفتقر إلى مصادر بديلة للبروتينات^(٦). وقد ركزت الإشكاليات التي أثارها السياسات والبحوث لفترة طويلة على مسألة ما إذا كان هناك بديل معقول للحوم الطرائد في النظام الغذائي لسكان الغابات. وقد اقترحت العديد من الاستراتيجيات لتنمية مصادر بديلة للبروتينات، بما في ذلك تدجين الحيوانات البرية^(٧). وحتى الآن، لم تتوصل أي بحوث أو تجارب ميدانية إلى حل واضح وعملي، وخاصة في ضوء تنامي ظاهرة قطع الأشجار بشكل غير قانوني وتدنّي قدرة الدول على بذل جهود الرصد والمراقبة. وتشكل هذه المسألة تحدياً أمام إدارة المناطق المحمية وحماية الأنواع المهددة بالانقراض.

١٦ - وستكاتف ثلاثة عوامل لممارسة مزيد من الضغوط لإزالة الغابات الطبيعية خلال العقدين المقبلين أو العقود الثلاثة المقبلة: أولاً، الاهتمام العالمي بتغير المناخ وضرورة تخفيض الانبعاثات؛ ثانياً، الحاجة الملحة إلى إيجاد بدائل للوقود الأحفوري - بسبب تقلبات أسعاره في أسواق الطاقة الدولية وبسبب تزايد الطلب على الطاقة؛ ثالثاً، تزايد الطلب على الأغذية والألياف الذي يقترن مع الزيادة في عدد السكان وفي التوسع الحضري وارتفاع دخل الفرد^(٨). وتعني هذه الضغوط أن الجهود الدولية المتعلقة بالغابات يجب أن تقوم في الآن ذاته، بتحديد بدائل للطاقة المعتمدة على الوقود الأحفوري والخشب وتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية لتخفيف حدة الضغوط الهادفة لتحويل الغابات الطبيعية؛ وبإنشاء آليات أقوى لإدارة الغابات بشكل يراعي الفقراء من أجل حماية مصالح السكان الأكثر فقراً وتهميشاً.

(٦) Igor Garine, "Adaptation biologique et bien-être psycho-culturel", *Bulletins et mémoires de la Société d'Anthropologie de Paris*, vol. 2, No. 2

(٧) François Feer, "Les potentialités de l'exploitation durable et de l'élevage du gibier en zone forestière tropicale" in *L'Alimentation en forêt tropicale: interactions bioculturelles et perspectives de développement* (Paris, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1996)

(٨) Sten Nilsson, "The three Fs: food, fiber and fuel — global development: science and policy for the future", presentation at the Conference of the International Institute for Applied Systems Analysis (Vienna, 2007)

ثالثاً - الغابات وتغير المناخ

١٧ - تحتزن الغابات أكثر من ٢٨٩ جيجا طن من الكربون في كتلتها الأحيائية على سطح الأرض. وقد سلط علم المناخ الضوء على خطورة ارتفاع مستويات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي ودور الأنشطة البشرية في زيادتها. كما أصبح دور الغابات في تغطية الانبعاثات معترفاً به على نطاق واسع. وكما أُشير إليه في استعراض إلياش في عام ٢٠٠٨، "لا بد أن يشكل اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة فقدان الغابات على نطاق العالم جزءاً رئيسياً في أي صفقة دولية مقبلة بشأن تغير المناخ"^(٩). ولا بد لأي اتفاق دولي من هذا القبيل أن يكفل الحد من الانبعاثات وأن تستفيد منه البلدان النامية أيضاً عن طريق نقل التمويل ودعم الحد من الفقر والمساعدة على حفظ التنوع البيولوجي وغير ذلك من خدمات الغابات.

١٨ - وحدد استعراض إلياش الإجراءات التي يتعين اتخاذها في أربعة مجالات والتي تعتبر ذات أهمية أساسية للنجاح في الحد من الانبعاثات، وهي: (أ) وضع أهداف فعالة على أساس المعلومات المتعلقة بالمستويات الأساسية للانبعاثات من مختلف المناطق والغابات؛ (ب) المراقبة الدقيقة للتغير في الانبعاثات والإبلاغ عنه والتحقق منه؛ (ج) إنشاء آليات لربط التخفيف من كربون الغابات بأسواق الكربون العالمية وإشراك القطاع الخاص في سوق كربون الغابات؛ (د) إدارة قوية وآليات فعالة لتوزيع تمويل كربون الغابات، إذ أن ذلك سوف يؤثر على المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

١٩ - وقد تزايد وعي الجمهور بأهمية الغابات بوصفها بالوعات للكربون. وتم التسليم بالإمكانات التي تنطوي عليها الغابات فيما يتعلق بتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، واحتلت مكانة بارزة في مناقشات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وكانت آلية تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها التدبير الذي ثار حوله أكبر نقاش وينطوي على فرصة لتمويل الغابات والإدارة المستدامة للغابات. وسوف يتمثل التحدي في وضع النهج والسياسات والممارسات الضرورية لإدماج أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف مع الإدارة المستدامة للغابات بطريقة فعالة، وضمان مساهمتها في تحقيق رفاهية المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

(٩) جوهان إلياش، تغير المناخ: تمويل الغابات العالمية - استعراض إلياش (منشورات لندن وسترنغ، فرجينيا، أيرثسكان المحدودة، ٢٠٠٨) الذي طلبت إجراءات حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

رابعاً- الغابات والتنمية الاجتماعية

٢٠ - منذ صدور تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك"، في عام ١٩٨٧، (ويسمى أيضا تقرير برونتلاند تكريما لغرو هارلم برونتلاند، رئيسة اللجنة؛ انظر مرفق الوثيقة A/42/427)؛ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، عام ١٩٩٢؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، تكاتف المجتمع الدولي للتشديد على ضرورة حماية البيئة والتنمية المسؤولة. ويتيح ذلك فرصا كما يطرح تحديات فريدة لقطاع الغابات، خصوصا في تناول مسألة القضاء على الفقر والتنمية المستدامة والحفاظ على الخدمات البيئية. وسوف يكون من التحديات الرئيسية تسليط الضوء على مساهمات الغابات في الحد من الفقر والدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يندرج ربط الغابات بالأهداف ضمن برنامج التوعية في إطار السنة الدولية للغابات في عام ٢٠١١.

٢١ - ويتعين إقامة روابط بين استغلال الغابات والتنمية باتباع نهج متكامل ومتعدد القطاعات، في مجالات منها الزراعة والمياه والطاقة وغير ذلك من الموارد، من أجل تعزيز التنمية الريفية وتحسين سبل العيش في المناطق الريفية. وفي هذا الصدد، لا بد من الترويج على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات لأمنلة الحد من الفقر عن طريق سياسات إدارة الغابات التي تنطوي على إمكانية تطويرها في المناطق ذات الظروف الاجتماعية والاقتصادية المماثلة.

٢٢ - وينبغي دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الغابات وإدارة الغابات المستندة إلى المجتمعات المحلية من خلال بناء القدرات في مجالات الإدارة والتمويل والتكنولوجيا لإيجاد فرص عمل للشباب. وينبغي أن يشكل تطوير قاعدة معارف الشباب لإدارة المشاريع في قطاع الغابات أساسا لتعزيز التنمية الريفية ودعمها باستخدام الغابات والصناعات الحرجية والصناعات المرتبطة بها. فالصناعات الحرجية، على سبيل المثال، تتيح من فرص العمل والدخل أكثر مما تتيحه زراعة الكفاف أو الزراعة على نطاق صغير.

٢٣ - وهناك نماذج تجارية ناشئة لمشاركة المجتمعات المحلية والشركات فيما يتعلق بإدارة الامتيازات والمسؤولية الاجتماعية للشركات إزاء هذه المجتمعات. وتتوجه الشركات بشكل متزايد نحو إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الغابات وتحديد المواقع الثقافية والمقدسة وفي إدارة الغابات بوجه عام. وتتيح هذه النماذج التجارية الناشئة فرصا متزايدة للعمل وتحسين إيرادات المجتمعات المحلية والأسر في مناطق الغابات. كما تؤدي هذه النماذج إلى زيادة

الإيرادات الناجمة عن تقاسم المنافع، نتيجة للشراكات القائمة بين المجتمعات المحلية والشركات، وتعزيز العلاقات الاجتماعية في الوقت نفسه.

٢٤ - ولتزايد الاتجاه نحو العمل المأجور في مجال جني منتجات الغابات، بما فيها منتجات الغابات من غير الأخشاب، أبعاد جنسانية هامة نظرا للاتجاهات السابقة لدى العديد من شعوب الغابات نحو نظم إيكولوجية ثقافية متخصصة من الناحية الجنسانية ولكنها متوازنة، ينتقل فيها الرجل والمرأة معا في الغابات، عن طريق تجميع أنواع مختلفة من الموارد لتغذية أسرهم أو عشيرتهم أو مجتمعاتهم الأقربين. غير أن ثمة اتجاها نحو تحويل العمل إلى عمل مأجور منحاز لصالح الرجال. ويجب بذل جهود لضمان مشاركة المرأة بشكل كامل، نظرا لأنها هي المستعمل الرئيسي للغابات ويجب الاعتراف باحتياجاتها ومعرفتها بالغابات.

٢٥ - وتضطلع المرأة في البلدان النامية عموما بالمسؤولية عن تلبية احتياجات الأسر المعيشية من الأغذية والطاقة؛ ومن ثم، فإن استنزاف موارد الغابات يزيد من العبء الذي تتحمله المرأة. والوضع أسوأ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقع مسؤولية العناية بأفراد الأسرة المعيشية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على عاتق المرأة في المقام الأول، مما يترك لها قليلا من الوقت للاضطلاع بالأنشطة الزراعية. وذلك مما يؤدي إلى اعتماد المرأة بشكل أكبر على الغابات للحصول على الأغذية وحشب الوقود. وعلاوة على ذلك، فإن المرأة في أوضاع النزاع أكثر اعتمادا من الرجل على منتجات الغابات وخدماتها.

خامسا - الغابات والثقافات

ألف - القيم الثقافية والروحية للغابات

٢٦ - على الرغم من أن للأشجار والغابات قيمة ثقافية وروحية هائلة للبشر، فإن الاعتراف بهذه القيمة ضعيف من جراء الافتقار إلى منهجية مشتركة لتقييم السلع والخدمات الحرجية. والنظر إلى الغابات من منظور اقتصادي ومادي وعلمي ومنفعي بالدرجة الأولى، الذي نشأ منذ أكثر من ثلاثمائة سنة، يطغى على قيم أقدم قد شكلت علاقة ثقافية قوية بين الغابات والبشر. ولا تزال هذه القيم الثقافية والروحية غير الملموسة موجودة إلى اليوم في سياقات عديدة ولكن تُبَخَس قيمتها أو يتم تجاهلها، ولا يعترف بمساهمتها في رفاهية الإنسان.

٢٧ - والغابات الثقافية هي من أقدم المناطق المحمية. فما برحت المجتمعات التقليدية والدينية، لمدة طويلة، تفرد غابات بعينها ومناطق معينة من الغابات، أو حتى في بعض الأحيان أشجارا معينة، لأغراض ثقافية وتقديسية ودينية. وغالبا ما تدار هذه المناطق وتحفظ

بشكل جيد بسبب قيمتها الثقافية والروحية والدينية. وينطوي إدماج القيم الثقافية والروحية في البرامج الوطنية لاستغلال الغابات على إمكانية صون المناطق المحمية وضمان استدامتها في الأجل الطويل. ولهذه المناطق المحمية قدرة على دعم مستويات مرتفعة من التنوع البيولوجي إلى جانب قيمها المقدسة، وهي أفضل حماية في بعض الأحيان من المناطق المحمية التي تعينها الحكومة. وينبغي بذل جهود واعية لتشجيع المالكين التقليديين للغابات المقدسة على السعي إلى تحسين حمايتها، بوسائل منها إدراج تلك المواقع في المناطق المحمية التي تعينها الحكومة مثل المحميات الحرجية والمتزهات الوطنية.

باء - فرص ضمان القدرة على التكيف ورد الغابات

٢٨ - وفي السياق العالمي، حيث اضطرت الجنس البشري بسبب تغير المناخ الناجم عن أنشطة الإنسان إلى إعادة تقييم علاقته بالحيث الحيوي بشكل كامل، فإن الغابات المتبقية المخصصة لأغراض ثقافية أو مقدسة أو دينية تنطوي على فرص فريدة للمساعدة على وقف تدمير الغابات وتعزيز حمايتها، بإصلاحها بل وردّها. وهناك أدلة متزايدة على أن المجتمعات الدينية من شتى الأنواع قد بدأت تفعل ذلك وأن من الممكن، بتقديم دعم ملائم من خلال بناء القدرات وتمويل الغابات خصوصا، تحقيق أكثر من ذلك لحماية الغابات على نطاق العالم.

٢٩ - وفضلا عن التنوع البيولوجي والاستمرار الثقافي، يجري الاعتراف بشكل متزايد بمساهمة الغابات في رفاهية البشر، من قبل الفنيين الصحيين على سبيل المثال. وهناك بعد روحي أيضا ضمن هذا الاعتراف يرتبط في حد ذاته مباشرة بالصحة الجسدية والعقلية.

٣٠ - وهناك فرص لزيادة البحث في مجال الغابات الثقافية والمقدسة والدينية يمكن استخدامها لموازنة التقييمات العلمية للغابات التي يسترشد بها غالبا في الوقت الراهن في إدارة الأعمال التجارية في قطاع الغابات وسياساتها.

جيم - تطبيق المعارف التقليدية المتصلة بالغابات على الإدارة المستدامة للغابات

٣١ - تبين أن المعارف التقليدية والنظم التقليدية لاستغلال الأراضي أكثر ملائمة من الناحية البيئية وأكثر قدرة على التكيف وأكثر تعقيدا مما كانت تفترضه الجهات الخارجية في البداية. وتحظى المعارف التقليدية باعتراف متزايد لمساهماتها في صياغة السياسات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأسهمت المعارف التقليدية إسهاما كبيرا

في تحقيق استدامة سبل العيش وتعزيز رفاهية الإنسان وتستخدم. بمرور الزمن في إدارة الموارد الطبيعية مثل الغابات والمياه.

٣٢ - وهناك اعتراف متزايد بالدور الذي تؤديه المعارف التقليدية المتصلة بالغابات في إدارة الغابات وحفظ التنوع البيولوجي للغابات وفي تحديد الموارد الجينية القيمة. فهذه المعارف حيوية وتبرز قدرة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية على التكيف مع تغير الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لضمان استمرار الغابات في توفير السلع والخدمات مثل الأغذية والأدوية والأخشاب وغير ذلك من منتجات الغابات من غير الأخشاب والمياه والقيم الروحية والاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من هذا الاعتراف، فإن أثر فقدان المعارف المتصلة بالغابات في أسباب المعيشة والثقافة والتنوع البيولوجي وفي قدرة المناظر الطبيعية المغطاة بالغابات على توفير السلع والخدمات البيئية لا يزال غير مفهوم بدرجة كافية ولا يقدر حق قدره. ومن ثم، فإن إدارة الغابات سوف تستفيد من تبادل المعارف والممارسات بين نظم المعارف التقليدية الإيكولوجية ونظم معارف علم الغابات.

٣٣ - والتحديات الرئيسية أمام تعزيز المعارف التقليدية المتصلة بالغابات في الإدارة المستدامة للغابات هي كما يلي:

(أ) المسائل المتعلقة باقتسام المنافع بطريقة عادلة وحماية حقوق الملكية الفكرية. وينبغي الاسترشاد في الأعمال المقبلة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في هذا المجال بالمفاوضات الجارية في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن بروتوكول الحصول على المنافع وتقاسمها، وبأعمال فرقة العمل المعنية بالمعارف الحرجية التقليدية التابعة للاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية؛

(ب) الدور المناسب لعلم الغابات في تطوير وتوثيق قاعدة المعارف التقليدية المتصلة بالغابات من أجل تمكين تبادل المعارف بين النظامين - المعارف الحرجية التقليدية وعلم الغابات - بغية تعزيز سبل العيش ورفاهية البشر.

٣٤ - ويجب إيلاء الاعتبار الواجب لتعزيز البحوث المتعلقة بالإدارة التقليدية للغابات ومساهمتها في حفظ إدارة الغابات وضمان استدامتها. وينبغي بذل جهود لفهم الأسس العلمية للنظم التقليدية لإدارة الغابات. ومن الضروري أيضا الشروع في بحوث اقتصادية وتسويقية وفي مجال السياسات لتحسين فرص توليد الدخل في المناطق الريفية من المنتجات والخدمات المقدمة من خلال تطبيق المعارف التقليدية المتصلة بالغابات. وينبغي دعم ذلك بتعاون قوي بين أصحاب المعارف التقليدية المتصلة بالغابات والمؤسسات التعليمية من أجل تطوير المهارات والاهتمام بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات.

دال - المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتغير المناخ

٣٥ - يمكن إغناء عملية التصدي للثغرات في علم المناخ عن طريق اللجوء إلى المعارف التقليدية المتصلة بالغابات، وذلك بسبب العلاقات الوثيقة بين الشعوب الأصلية والغابات. وقد أدت المشاهدات المحلية للتغيرات في البيئة إلى تمكين المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية من التكيف مع تغير المناخ، ولا سيما التغيرات في أنماط الطقس. فعلى سبيل المثال، بوسع كثير من المجتمعات الزراعية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التنبؤ على نحو فعال بأنماط هطول الأمطار، وهو ما يشير إلى إمكانية تخزين كمية كبيرة من المعلومات التي تتطلب التوثيق.

هاء - المعارف التقليدية المتصلة بالغابات وتقديم الخدمات الصحية

٣٦ - تقدر منظمة الصحة العالمية أن نسبة تتراوح من ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من الناس في العالم النامي تلجأ إلى الطب الشعبي لتلبية احتياجاتها الصحية اليومية. ويستند الطب الشعبي بقوة إلى الأعشاب التي تشكل الغابات مصدرا لها. وفي الواقع، فإن بعض الأدوية الحديثة تستند إلى النباتات وتستخدم لنفس الأغراض التي دعت الشعوب الأصلية لاستخدامها. غير أن أحد التحديات الماثلة أمام تطوير الطب الشعبي يكمن في عدم وجود تشريعات تنظم الممارسات التجارية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وقد أعاق هذا الافتقار إلى التنظيم أيضا وضع قواعد بيانات للمعارف المتصلة باستخدام النباتات وقدرتها على علاج مختلف الأمراض. ويمكن أن يتسبب هذا الافتقار إلى التنظيم والتوثيق في بعض الأحيان بخسارة حقوق الملكية وتدفقات المنافع الخاصة بالمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. فثمة مسألة حاسمة هي الحاجة إلى توثيق المعارف التقليدية.

سادسا - تغيير المناظر الطبيعية للغابات وإدارتها

ألف - اتجاهات تغير المناظر الطبيعية للغابات والآثار المترتبة على هذا التغير

٣٧ - تغطي الغابات حوالي ٣١ في المائة من مساحة اليابسة في العالم بما يقارب ٤ بلايين هكتار وفقا لإحصاءات الرسمية^(٥). وقد تباطأت معدلات إزالة الغابات من ١٦ مليون هكتار سنويا في التسعينات من القرن الماضي إلى ما يقارب ١٣ مليون هكتار خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. وبزراعة مناطق غابات جديدة، تقترب الخسائر الصافية للغابات من ٥ ملايين هكتار سنويا في العقد الماضي، مقارنة بـ ٨ ملايين هكتار سنويا خلال الفترة

١٩٩١-٢٠٠٠. غير أن الغابات الجديدة تفتقر عموماً إلى التنوع الموجود في الغابات الطبيعية.

٣٨ - ويتواصل التدهور في مجموع مساحة الغابات، ولا تزال أمريكا الجنوبية وأفريقيا تعانيان من ارتفاع صافي خسارة الغابات. وكانت آسيا المنطقة الكبرى الوحيدة في العالم ذات الكسب الصافي في مساحة الغابات خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، ويرجع ذلك أساساً إلى المزارع ذات المساحات الشاسعة في الصين، التي تعوض العمليات الكبيرة لإزالة الغابات في العديد من البلدان في جنوب وجنوب شرق آسيا.

٣٩ - وتعود ملكية معظم الغابات في العالم إلى الحكومات، ولكن الملكية الخاصة وغيرها من أشكال الملكية آخذة في الازدياد، وكثيراً ما تضع الحكومات جانباً مناطق لتستخدمها المجتمعات المحلية. ولا تشكل نسبة الغابات الطبيعية سوى ثلث الغابات تقريباً. وأكثر من نصف الغابات هو غابات مجددة، ونحو ٧ في المائة منها مزارع.

٤٠ - وتصنف نسبة كبيرة من غابات العالم تصل إلى ١٢ في المائة لأغراض حماية التنوع البيولوجي، وتحدد ٧ في المائة أخرى لأغراض حفظ التربة والمياه. ويستخدم حوالي ٣٠ في المائة من الغابات في المقام الأول لإنتاج المنتجات الخشبية وغير الخشبية، وتصنف نسبة إضافية قدرها ٢٤ في المائة للاستخدامات المتعددة، وتصنف نسبة قدرها ٤ في المائة أساساً بوصفها ذات وظائف ترفيهية أو وظائف اجتماعية وثقافية أخرى. وقد تراجعت المناطق المصنفة أساساً للوظائف الإنتاجية في العقدين الماضيين بنحو ٥٠ مليون هكتار، في حين ازدادت المناطق المصنفة للاستخدامات المتعددة بمقدار ١٠ ملايين هكتار.

٤١ - وتقضي استعادة جمال المناظر الطبيعية للغابات إلى جمع شمل الناس من أجل بناء علاقات مستدامة بين المجتمعات المحلية والمصالح التجارية والنظم الإيكولوجية المتضررة التي يعتمدون عليها. ولاستعادة جمال المناظر الطبيعية تأثير كبير في مجال توليد أسباب معيشة بديلة، وإيجاد فرص العمل والبنى الأساسية الاجتماعية الاقتصادية طويلة الأجل من أجل توفير الدعم للمجتمعات المحلية الضعيفة. وتعتمد هذه الاستعادة على إظهار جدوى الأشكال الأخرى لتوليد الدخل التي لا تستنزف موارد الغابات بشكل مستمر. وقد نفذت بنجاح في منطقة البحيرات الكبرى (بوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية).

٤٢ - وتتطلب مشاريع الاستعادة الناجحة تآزر جميع أصحاب المصالح الذين يتقاسمون المناظر الطبيعية للغابات، من المزارعين المحليين وملاك الأراضي إلى شركات قطع الأشجار والمشاريع الأسرية المنتجة للفحم. وينبغي أن تنال استعادة المناظر الطبيعية للغابات دعم المجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات في أسباب معيشتها. فعلى سبيل المثال، يقود

السكان المحليون في غابات المانغروف في منطقة البحر الكاريبي في كولومبيا عملية تحويل أشجار المانغروف المهددة بالانقراض من خلال مشروع تنفذه المنظمة الدولية للأحشاب المدارية والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

باء - دور الإدارة في تعزيز المنافع الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية المستمدة من الغابات

٤٣ - توفر الغابات أسباب معيشة مباشرة وغير مباشرة ومنافع اقتصادية أخرى لأكثر من ١,٦ بليون نسمة^(١٠). وتعتبر الغابات منذ فترة طويلة خزاناً ومصدراً للكثير من الأنواع البيولوجية على كوكب الأرض. وتتجاوز كمية الكربون المخزنة في الغابات ٦٥٠ غيغا طن، وهي أكثر من الكمية الموجودة في الغلاف الجوي، مما يعني أن إزالة الغابات سيزيد المستويات الحالية من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى أكثر من الضعف بحيث تتجاوز بكثير المستويات التي يعتبر علماء المناخ أنها ممكنة الاحتمال.

٤٤ - وتتسم هذه الإحصاءات عن الغابات بالأهمية للتعبير عن ضرورتها البالغة من أجل بقاء البشرية كنوع، ولكن حياة الناس الذين يعيشون مع الغابات وفيها وسبل اعتمادهم على موارد الغابات تشكل المواضيع ذات الصلة الأكثر إلحاحاً في الاعتبار المتعلقة بكيفية إدارة الغابات بطريقة تضمن أمن سبل معيشة الشعوب الفقيرة والهامشية التي تعتمد على الغابات.

٤٥ - وتستدعي الإدارة الناجحة تطور القواعد. وقد ساعد التفاعل المؤسسي الرائع المتعلق بالتعدد الاجتماعي - الإيكولوجي وتغير السياق في إعداد كم هائل من البحوث في مجال الغابات. وبشكل حجم وتنوع وعمق هذه البحوث انعكاساً معقولاً للطرق العديدة المختلفة التي كانت الغابات، ولا تزال، تعد مركزية بها لبقاء الإنسان وسبل معيشته وازدهاره.

٤٦ - وفي الآونة الأخيرة، ابتعدت إدارة الغابات في جزئها الأكبر عن السياسات التنظيمية التي تدار مركزياً من القمة إلى القاعدة والتي ميزت إدارة الغابات لفترات طويلة من القرنين التاسع عشر والعشرين. وخلافاً لما جرى خلال مدة طويلة من الحقبة الاستعمارية، عندما كانت الحكومات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تسعى إلى بسط سيطرتها على الغابات من أجل ما تمثله من موارد وقيمة استراتيجية وفوائد اقتصادية، تجري العملية على العكس من ذلك تماماً، مع وجود تفاوتات إقليمية.

(١٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "أمن حيازة من أجل تحسين الحراثة: فهم حيازة الغابات في جنوب وجنوب شرق آسيا" (روما، ٢٠٠٧).

٤٧ - ومن خلال الإصلاحات الرامية إلى تحقيق اللامركزية في العقدين الأخيرين، التي كثيراً ما كانت تشجع أيضاً على تحقيق المشاركة في الإدارة على الصعيد المحلي بصورة أكثر ديمقراطية، نجحت المجتمعات والمنظمات المحلية في إدارة مساحة إضافية تقارب ٢٠٠ مليون هكتار من الغابات.

٤٨ - وتقوم المجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية بإدارة العديد من الغابات المملوكة للحكومات بوصفها ملكية مشتركة تستخدم لأغراض متعددة. وتقوم شركات قطع الأشجار بالإدارة الفعالة للكثير من الغابات الأخرى المصنفة بوصفها ملكية عامة وذلك كامتيازات خاصة في مجال الأخشاب^(١١). وتضطلع منظمات المجتمع المدني وحوافز السوق بدور متزايد في إدارة الغابات من خلال عمليات التصديق، وسياسات المشتريات الحكومية، وتغيير رغبات المستهلكين. ويعتبر هذا الاتجاه في الإدارة رد فعل من جانب المجتمع المدني على القلق العام المتعلق بإزالة الغابات وإدارة الغابات.

٤٩ - وعلى الرغم من أن عمليات الدفع مقابل الخدمات البيئية للغابات لم تصبح قوة كبرى من حيث حجم المساحة المشمولة بهذه المخططات، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الدفع مقابل مبادرات الخدمات البيئية سيشكل تحولاً كبيراً في إدارة الغابات في المستقبل، وخاصة إذا ما ترسخت مشاريع وسياسات تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

جيم - النظم الرئيسية لحيازة الأراضي وضمان الحيازة

٥٠ - يمكن أن ينظر إلى الغابات على أنها تندرج ضمن ثلاثة أشكال من الحيازة: (أ) الملكية العامة، أو ملكية الحكومة؛ (ب) الملكية الخاصة أو ملكية الأسواق؛ (ج) الملكية المجتمعية أو ملكية المجتمع المدني. وتملك الوكالات الحكومية معظم غابات العالم أي نحو ٨٠ في المائة منها. وتمثل نسبة الحيازة الخاصة والمجتمعية/حيازة الشعوب الأصلية ١١,٩ و ٨,٣ في المائة على التوالي، ولكن موقع العناصر الفاعلة المجتمعية والمنتمية إلى الشعوب الأصلية في العالم النامي أقوى بكثير. وتملك العناصر الفاعلة في القطاع الخاص نحو ٥,٦ في المائة فقط مقابل ١٤,١ في المائة من الغابات التي تتميز بالحيازة الجماعية، ولكن بما أن نصف بليون شخص أو أكثر قد يعتمدون في معيشتهم على الغابات، فإن المساحة الإجمالية

(١١) آلان كارسنتي، "نظرة عامة على الامتيازات الصناعية في الغابات والصناعة القائمة على الامتيازات في أفريقيا الوسطى وغرب أفريقيا واعتبارات البدائل" (باريس، مركز التعاون الدولي في مجال البحوث الزراعية من أجل التنمية، ٢٠٠٧).

التي تملكها المجتمعات المحلية وتسيطر عليها تبدو متدنية إلى حد كبير. ويبدو أن الاتجاهات الجارية تدعم استفادة المجتمعات المحلية من الغابات والسيطرة عليها بقدر أكبر.

٥١ - ومن الأهمية بمكان مراعاة التباين في الترتيبات المتعلقة بالحيازة لأنها تولد حوافز مختلفة لدى أصحاب الحيازة، وتدفعهم بالتالي إلى التصرف بأساليب مختلفة لدى استخدام الموارد التي يملكونها أو إدارتها أو المحافظة عليها. ومن الناحية العملية، غالباً ما تكون حقوق حيازة الغابات أدق تقسيماً وتوزيعاً بين مختلف الفئات الاجتماعية. وتميز المناقشات بشأن حقوق الملكية والموارد الطبيعية بين أربعة عناصر أساسية ذات أهمية لاستخدام الغابات وإدارتها: (أ) حقوق الانتفاع والسحب؛ (ب) حقوق الإدارة؛ (ج) حقوق الاستبعاد؛ (د) حقوق التصرف (النقل). وحين تستفيد أسرة معيشية أو جماعة أو فئة ما من الغابات أو تستخدم حقوقها في هذه الغابات، يمكنها أن تجني الفوائد من تلك الغابات. وحين تتمتع كذلك بحقوق إدارة هذه الغابات، يمكن أن تعتبر جهة مطالبة بمورد من الموارد. أما أولئك الذين يتمتعون بحقوق الانتفاع والاستغلال، وحقوق الإدارة، والحق في استبعاد المستعملين الآخرين عن الغابات فينظر إليهم على أنهم مالكو الغابة. ويتمتع المالكون بجميع الحقوق التي تشكل المجموعة الكاملة من حقوق الملكية في ما يتعلق بالغابات.

٥٢ - وسواء كانت حيازة الأراضي وحقوق استخدام الغابات وإدارتها واستبعاد الآخرين والتصرف بها هي بيد المجتمعات المحلية أو مالكين من القطاع الخاص أو الوكالات العامة، فلهذه الحيازة وتلك الحقوق آثار كبيرة على نتائج إدارة الغابات. وثمة أنواع من الحيازة يحتمل أن تؤدي أكثر من غيرها إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنتائج من الغابات.

٥٣ - ومثلما ترتبط الملكية الخاصة للغابات في أغلب الأحيان بفوائد اقتصادية كبيرة (وإزالة الأشجار)، تعتبر الترتيبات الأخرى المتعلقة بالحيازة، من قبيل ملكية الحكومة، ضرورة لحماية التنوع البيولوجي للنباتات والأحياء البرية في المناطق الحرجية. وقد تكون الترتيبات الأخرى أشد ارتباطاً كذلك بعزل الكربون. وفي الواقع، ترتبط مختلف خدمات النظم الإيكولوجية المتأثرة من الغابات بعلاقات متميزة وتتسم باختلاف أشكال توزيع حقوق حيازة الغابات.

٥٤ - وعلى الرغم من أن مختلف أشكال الحيازة والملكية قد لا تكون قائمة من الناحية العملية إلا في إطار علاقات مركبة أو مختلطة، يبقى من المفيد تحديد الاتجاهات النهائية الرئيسية المرتبطة بمختلف أشكال الحيازة. وتتوافق الحيازة العامة أو حيازة الحكومة مع التشديد على استبعاد الأنواع المتعددة من حقوق الانتفاع من الغابات، والتركيز على الحفظ والحماية، والقدرة على الحد من هذا الانتفاع. وفي الواقع، تنطبق أشكال الحيازة

الحكومية على أكثر غابات العالم خضوعاً للحماية بصورة حصرية. وتملك الحكومات معظم المناطق المحمية في العالم؛ كما تملك الغابات المغلقة لأغراض حماية التربة والمياه وتديرها؛ وهي من الفئات القليلة من العناصر الفاعلة التي بوسعها أن تستمر في الإنفاق على حماية الغابات أكثر مما تتلقاه من الإيرادات من هذه الغابات.

٥٥ - وبالمقابل، ترتبط الملكية الخاصة بالمزيد من أشكال الكفاءة في إدارة الغابات، والقدرة على توليد المزيد من النواتج والفوائد الاقتصادية والقدرة على تعزيز الأهداف الاقتصادية الموجهة نحو التنمية. ولذلك، تملك الشركات الخاصة معظم غابات العالم التي تدار لأجل الربح. وحتى في تلك الحالات التي تملك فيها الحكومات هذه الغابات، كثيراً ما تباع حقوق إدارتها، كما في حال الامتيازات، إلى شركات خاصة في مزاد علني. ويدير المزارع كل من الحكومات والعناصر الفاعلة على حد سواء، ولكن المزارع الموجهة نحو تحقيق الأرباح الكبيرة - سواءً عن طريق بيع الأخشاب أو المحاصيل النقدية أو الكربون - تميل إلى أن تكون مملوكة ومُدارة من الشركات الخاصة. وفي الواقع، من المرجح أن تصبح مجالات جديدة رئيسية مثل عزل الكربون سوقاً تتوافر لها مقومات الاستمرار مستقبلاً، نظراً إلى ما تبذله الشركات الخاصة من جهود لاستملاك المزيد من الأراضي، ولا سيما في البلدان المدارية، في مسعى للاستفادة من عزل كميات كبيرة من الكربون بتكاليف متدنية نسبياً وضمان الأرباح الناشئة عن ارتفاع أسعاره. ومن التحديات الرئيسية كفاءة الاستفادة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية من الفوائد الناجمة عن هذه الصفقات.

٥٦ - ومن ناحية أخرى، تتطابق الحيازة العرفية أو المجتمعية عموماً مع إدارة الغابات لاستعمالات وأهداف متعددة - ومن بينها أسباب المعيشة المحلية، وتعزيز التنوع في الغابات الموجه نحو الانتفاع منها، وتعزيز الكتلة الإحيائية الحرجية، غالباً حين تكون حقوق الحيازة مضمونة^(١٢). وينظر إلى مصالح المجتمعات المحلية، والسكان المحليين، ومجموعات الشعوب الأصلية المتعلقة بأسباب المعيشة في الأجل الطويل على أنها تعكس استعداداً لإدارة الغابات من أجل الحصول على فوائد أطول أجلاً، واستعداداً لحماية الغابات في الأجل القصير بهدف ضمان المكاسب مستقبلاً.

٥٧ - وهناك طريقة أخرى لتعزيز النتائج المتعلقة بالغابات تتمثل في السعي وراء الفوائد والقدرات التكميلية في أشكال الحيازة الخاصة والمجتمعية والعامة. ونظراً إلى أن حيازة

(١٢) Ashwini Chhatre and Arun Agrawal, "Trade-offs and synergies between carbon storage and livelihood benefits from forest commons", *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 106, No. 42 (20 October 2009).

الغابات تشمل عدداً من الحقوق المختلفة التي كثيراً ما يمكن أن تكون منفصلة من الناحية العملية، من السهل تصور أشكال مختلطة لحيازة الأراضي قد يكون للعناصر الفاعلة المجتمعية فيها الحق في الانتفاع من الغابة واستخدامها وإدارتها، في حين قد يعهد إلى الوكالات الحكومية الحق في استبعاد المستعملين الآخرين والتصرف بالموارد. ويمكن تصور تركيبة مماثلة في حالة الحكومات والعناصر الفاعلة أو الشركات الخاصة، أو في حالة وجود أشكال مختلطة من الحيازة التي تختلف فيها الحقوق باختلاف المنظمات المجتمعية. وكخيار آخر، يمكن كذلك تصور حالة قد تتمتع فيها أنواع مختلفة من العناصر الفاعلة بحقوق معينة. وفي الواقع، تبذل جهود كثيرة لبناء هذه الأشكال المختلطة من حقوق الملكية التي تسعى للجمع بين مصالح الجهات الخاصة والمجتمعية والعامة التي تتخذ القرارات، مما قد يسفر عن أشكال مختلفة من الترتيبات المختلطة لحيازة الغابات وإدارتها.

٥٨ - وعلى الرغم أن من الأرجح أن يكون لتوزيع الحيازة والحوافز على فئات مختلفة من متخذي القرارات والوكالات الحكومية والشركات والمجتمعات المحلية آثار جلية على حماية الغابات من أجل التنوع البيولوجي، أو الانتفاع منها للحصول على موارد الرزق أو الفوائد الاقتصادية أو حمايتها لعزل الكربون، فإن ضمان الحيازة ضروري في جميع هذه الأمثلة المذكورة لتفعيل الحيازة تحقيقاً للنتائج الاجتماعية المنشودة.

٥٩ - ويبين تحليل لضمان الحيازة على غابات المانغروف في إندونيسيا وفيت نام أن هذه الغابات غالباً ما تخضع لإدارة المجتمعات المحلية التي تستخدمها كمورد للرزق ولكنها تفعل ذلك بدون أن تهدد استدامة نظام الموارد. إلا أن المنتفعين المحليين، حين حاولت الحكومات المركزية إدارة هذه الغابات، فقدوا أي إحساس بضمان حقوقهم على الفوائد المتأتية من الغابات^(١٣). وبالتالي، أصبح الانتفاع من هذه الغابات أقل استدامة إلى حد كبير، مع استملاك الدولة لها وإنفاذ المطالبات بالأراضي الرطبة.

٦٠ - وتقوض الحيازة غير المضمونة حوافز المالكين لتحسين أصولهم وحمايتهم من الاستعمال غير القانوني أو التصرف بما تمليه مصالحهم الطويلة الأجل. ولا عجب أن تدعو الكثير من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشعوب الأصلية على نطاق العالم،

(١٣) W. Neil Adger and Cecilia Luttrell, "Property rights and the utilization of wetlands", *Ecological Economics*, vol. 35, No. 1, pp. 75-89 (October 2000).

بما في ذلك تجمع أكررا المعني بالغابات وتغير المناخ وحكومي النرويج وبليرز، إلى المزيد من الوضوح بشأن حيازة الغابات^(١٤).

دال - الأشكال المتغيرة للإدارة وأهميتها

٦١ - يمكن أن تحدث العناصر الفاعلة المحلية، والعناصر الفاعلة من الشركات، والجهات المانحة الدولية تغييرات في إدارة الغابات عن طريق دفع مواقف السياسات العامة قدماً والتعبئة من أجل تقديم المطالب إلى الحكومات وغيرها من الجهات الرفيعة المستوى التي تتخذ القرارات. وثمة أمثلة كثيرة من جميع أنحاء العالم على التعبئة التي تقوم بها العناصر الفاعلة المحلية لإسماع صوتها بقدر أكبر في ما يتعلق بكيفية إدارة الغابات. ويتوافر كذلك حالياً المزيد من الفرص أمام السكان المحليين والمجتمعات المحلية من أجل التأثير على مصير الغابات التي يعتمدون عليها في معيشتهم؛ إلا أن ذلك يتطلب الحصول على دعم الحكومات. ولا بد أن تنشأ كذلك علاقة عمل وثيقة ومنسقة بين منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية لمعالجة قضايا الشعوب الأصلية التي تتعلق بالغابات، مع مواصلة "توحيد الأداء".

٦٢ - وتبرز ثلاثة اتجاهات هامة في مجال إدارة الغابات: (أ) لامركزية الإدارة، لا سيما بالنسبة إلى الغابات ذات القيمة التجارية المتدنية التي تضطلع رغم ذلك بدور حاسم في تأمين موارد الرزق لمئات الملايين من الأسر المعيشية الريفية في البلدان النامية؛ (ب) الدور البارز الذي تؤديه شركات قطع الأشجار في إدارة امتيازات الغابات، عادة لقطع الأشجار الانتقائي في الغابات الاستوائية؛ (ج) الأهمية المتزايدة لجهود منح الشهادات الموجهة نحو اقتصادات السوق. ومع أن هذه الجهود استهدفت في البداية أخشاب الغابات الاستوائية، فقد اكتسبت أهمية بارزة لا سيما في الغابات المعتدلة في العالم المتقدم النمو. وثمة اتجاه ناشئ قد يحدث تغييراً هاماً في إدارة الغابات مستقبلاً، وهو ذلك المتعلق بالدفع لقاء الحصول على الخدمات البيئية. وقد يشكل ذلك قوة كبرى إذا ما ترسخت المشاريع والسياسات المتعلقة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وسيتمثل التحدي في إيجاد السبل الكفيلة بإعادة استثمار الفوائد المتأتية من المدفوعات لقاء الحصول على

(١٤) انظر بيان تجمع أكررا المعني بالغابات وتغير المناخ "Principles and processes as preconditions for reducing emissions from deforestation and forest degradation"، الذي يوجز الشواغل الرئيسية للمشاركين في اجتماع المجتمع المدني والشعوب الأصلية، المعقود في أكررا من ١٨ إلى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨ لمناقشة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وقد أعيد بيان هذه الشواغل أثناء المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقود في بوزنان، بولندا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

الخدمات البيئية في الغابات ووجود آلية تتسم بالشفافية لضمان تدفق الفوائد إلى المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وسيتوقف نجاح أي آلية في إطار المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها إلى حد كبير على مشاركة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

٦٣ - ولطالما كان نموذج الامتيازات الخاصة في مجال إدارة الغابات قائماً^(١٥). وفي إطار إدارة الغابات القائمة على منح الامتيازات، تمنح الحكومات المركزية أو إدارات الحراجة حقوق استخراج الموارد على المدى الطويل من الغابات التي تتمتع بقيمة تجارية إلى أصحاب المصالح في قطع الأشجار لقاء سيل من الإيرادات. ولا تزال الامتيازات شكلاً طاعياً من أشكال إدارة الغابات في العديد من الغابات المدارية في جنوب شرق آسيا، وأجزاء من حوض الأمازون، ولا سيما في وسط وغرب أفريقيا، حيث يخضع نحو ٧٥ مليون هكتار على الأقل لامتيازات شركات قطع الأخشاب. وقد تعززت الإدارة عن طريق امتيازات الغابات بفعل الطلب على جذوع الأشجار والأخشاب، غالباً في الأسواق النائية، وبمحاكاة الحكومات إلى الإيرادات. وأدى الإنفاذ المحدود لاتفاقيات الامتيازات في معظم بلدان جنوب شرق آسيا وأفريقيا كذلك إلى وجود امتيازات لقطع الأشجار بشكل قانوني جنباً إلى جنب مع مستويات مكلفة وغير مستدامة من قطعها بشكل غير قانوني. ويقدر البنك الدولي أن البلدان النامية تتكبد ١٥ بليون دولار من الخسائر سنوياً بسبب قطع الأشجار بشكل غير قانوني.

٦٤ - وأثيرت مسألة إصدار الشهادات الحرجية الطوعية لسد الفجوة في إدارة الغابات. ولعل الجهود في مجال إصدار الشهادات قد أطلقت كوسيلة لتحسين استدامة إدارة الغابات المدارية؛ إلا أن استعمالها أصبح أكثر شيوعاً في الغابات المعتدلة والشمالية في البلدان المتقدمة النمو. وتبذل الحكومات، على نحو متزايد، جهوداً على نطاق العالم من أجل التصدي لقطع الأشجار بشكل غير قانوني عن طريق وضع سياسات الشراء وسن التشريعات وإعداد المبادرات من قبيل خطة عمل الاتحاد الأوروبي لإنفاذ القوانين والإدارة الرشيدة والتجارة في قطاع الغابات، والتعديلات التي أدخلت على قانون لايسي.

(١٥) Rebecca Hardin, "Concessionary politics in the western Congo basin: history and culture in forest use", Environmental Governance in Africa Working Paper, No. 6 (Washington, D.C., World Resources Institute Institutions and Governance Program, November 2002).

سابعاً - المسائل المستجدة

ألف - تغير المناخ: الفرص المتاحة لتمويل الغابات

٦٥ - ثمة اعتراف متزايد بالدور الذي تضطلع به الغابات في البلدان النامية في إطار التصدي لتغير المناخ عن طريق تقديم الحوافز للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، التي تتيح الفرص لتحسين الحد من وطأة الفقر من خلال تنفيذ التكيف مع التغيرات المناخية. وتوفر خطط الدفع لقاء الحصول على الخدمات البيئية التي تشمل السلع والخدمات العامة العالمية المستمدة من الغابات، من قبيل التخفيف من حدة تغير المناخ والتنوع البيولوجي، الفرص لتمويل الغابات.

٦٦ - وتتيح المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها الفرص لوضع آلية يدفع بواسطتها كل من الجهات المانحة والشركات والمنظمات غير الحكومية والأفراد في البلدان المتقدمة النمو تعويضات للبلدان النامية عن تخفيضات الانبعاثات الناجمة عن الغابات، بما في ذلك عن طريق آليات الأسواق. وستشكل المبادرة المعززة استراتيجية رئيسية لخفض الانبعاثات، كما أثبتت الاستثمارات الواسعة النطاق التي قامت بها الجهات المانحة من أجل تحضير البلدان النامية لتنفيذ المبادرة المعززة (ستقدم ستة بلدان متقدمة النمو ٤,٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٢ على سبيل المثال). ومن المتوقع أن تصل الاستثمارات المتعلقة بالمبادرة المعززة إلى ٣٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠. وسيتيح ذلك إمكانية زيادة التمويل من أجل الغابات.

٦٧ - وفي إطار المبادرة المعززة، ستضع الحكومات المستفيدة استراتيجيات للانتفاع من الأراضي والتخطيط للقطاعات الحرجية على الصعيد الوطني، والتفاوض مع أصحاب المصلحة، وتوضيح الحيازة، والسمسة في مجال الكربون، والحساب الوطني للكربون وتوفير الأموال والخدمات للعناصر الفاعلة المحلية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في مشاركة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في مناقشات المبادرة المعززة وتنفيذها. ومع إمكانية تمويل الغابات، يحتمل صرف النظر عن اللامركزية، نظراً إلى رغبة المؤسسات الحرجية للدول في إدارة هذه الموارد.

٦٨ - ويجب أن تكفل آليات المبادرة المعززة مستقبلاً إدماج حقوق المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية رسمياً في البرامج المتعلقة بتغير المناخ. ويشكل الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية ومعارفهم التقليدية، ومشاركتهم في عمليات اتخاذ القرارات السياسية والتوزيع العادل للفوائد ثلاثة مبادئ ينبغي أن تسترشد بها آليات المبادرة المعززة مستقبلاً.

٦٩ - وسيكتب للآليات التنفيذية للمبادرة المعززة النجاح إذا تحققت الضمانات والفوائد المشتركة من قبيل حفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والقضاء على الفقر في أوساط المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

٧٠ - وينبغي أن تتيح المبادرات القائمة والناشئة المتعلقة بتغير المناخ، على غرار مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وبرنامج الاستثمار في الغابات، وصندوق حوض نهر الأمازون، وصندوق غابات حوض نهر الكونغو، الفرص لاستعراض الدروس المستفادة ووضع آلية لتحسين تدفق الأموال بغرض سد الفجوات في تمويل الإدارة الحرجية المستدامة.

باء - حقوق الملكية والحيازة والاستعمال

٧١ - من الواضح أن الحيازة ومنح الحقوق هما من أهم العوامل المؤثرة في الإشراف على الغابات وإدارتها والنتائج المرتبطة بإدارتها الرشيدة.

٧٢ - وتفيد التقارير الصادرة عن المنظمات الإقليمية أن حيازة الأراضي الحرجية تمثل وسيلة فعالة لحشد طاقات المزارعين من أجل حماية الغابات وحسن إدارتها وكذلك تحسين سبل معيشتهم. وقد أدت إصلاحات حيازة الأراضي في بلدان مثل الصين ونيبال وفيت نام إلى تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية وإشراكها في الإدارة المستدامة للغابات. ويمكن القول إن إصلاح حيازة الأراضي الأخير في الصين هو أكبر إصلاح في تاريخ العالم، إذ يؤثر على ما يفوق ٤٠٠ مليون مالك من ملاك الأراضي و ١٠٠ مليون هكتار من الغابات. وقد أدى الإصلاح إلى زيادة دخل المزارعين من زيادة التشجير^(١٦). وتوفر تجربة الصين خبرات ودروسا بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى التي تدرس موضوع الاعتراف بالحقوق الجماعية في الأراضي.

٧٣ - ومن التحديات التي تواجه إصلاحات حيازة الأراضي قضية وجود إطار قانوني يضمن حقوق الشعوب الأصلية، ويسر مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في معالجة قضايا حيازة الأراضي وملكيته، وكذلك الاستبعاد التاريخي للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وترد معلومات إضافية عن حيازة الأراضي في تقرير الأمين العام عن الإدارة المجتمعية للغابات (E/CN.18/2011/4).

(١٦) Jintao Xu, Andy White and Uma Lele, "China's forest land tenure reforms: impacts and implications for choice, conservation and climate change" (Washington, D.C., Rights and Resources Initiative, 2010).

جيم - الغابات والمياه

٧٤ - للغابات علاقة وثيقة بمواردنا المائية. وتتسم الإدارة المستدامة للغابات بأهمية حيوية بالنسبة لإمدادات المياه العذبة النميرة، وللحماية من المخاطر الطبيعية كالفيضانات وتحت التربة، ولمكافحة التصحر. فعلى سبيل المثال، خُصص ما نسبته ١٠ في المائة من الغابات الأوروبية في المقام الأول لحماية التربة والمياه، ولكن تغير المناخ يحدث تبديلاً لدور الغابات في تنظيم جريان المياه مؤثراً بذلك على توافر الموارد المائية. ولذلك تمثل العلاقة بين الغابات والمياه مسألة حاسمة لا بد من أن تأتي في الصدارة إذا ما أريد أن يتحقق إسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٥ - ويتمثل إحدى أعظم القيم الهامة للغابات في توفير إمدادات المياه الدائمة. بيد أنه من الناحية التاريخية لم يكن مديرو الحراج يركزون على المياه، ولم يركز مديرو المياه على الحراج. وتمس الحاجة إلى أن تعمل هاتان المجموعتان معاً وتقوموا بدراسة علاقات الترابط فيما بين الغابات والمياه من أجل إتاحة الفرصة لتبادل المعارف بين قطاعي الحراج والمياه. وقد تحتاج الغابات في المستقبل إلى أن تدار بنفس الطريقة التي تدار بها الإمدادات الدائمة من المياه النقية كأحد أهداف الإدارة المستدامة للغابات، مع مراعاة تزايد الطلب على المياه النقية لسكان الريف والحضر وللأغراض الزراعية.

٧٦ - ولا يزال الحصول على مياه نقية يمثل أحد المجالات المواضيعية الرئيسية الخمسة (الماء والطاقة والصحة والزراعة والتنوع الأحيائي) التي اقترحت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والتي تبرز ما لإدارة الموارد الطبيعية كإحدى الطرق دائمة ومتكاملة من أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة. ويتعين في هذا الصدد، لتغيير المنحى الحالي لتدهور الغابات، تنفيذ استراتيجيات تتضمن الأهداف المعتمدة على الصعيد الوطني، وعند الاقتضاء، على الصعيد الإقليمي لحماية النظم البيئية وتحقيق الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والموارد الحية المرتبطة بالمناطق الحرجية. وسيشمل ذلك أيضاً تعزيز القدرات على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.

٧٧ - وفي مناطق كثيرة من العالم، أصبح توافر المياه ونوعيتها عرضة أكثر فأكثر للخطر الناجم عن إساءة الاستعمال والإفراط في الاستعمال والتلوث، ويزداد التسليم بأنهما يتأثران تأثيراً شديداً بالغابات. ففي الحفاظ على نوعية المياه الجيدة تقدم الغابات أكبر مساهمة في الخصائص المائية للنظم الإيكولوجية لمستجمعات المياه. ويتحقق ذلك بالتقليل من تحت التربة في الموقع إلى أقل قدر ممكن، والحد من الترسبات في المسطحات المائية (السبخات والبرك والبحيرات والجداول والأنهار) وحبس الملوثات المائية الأخرى أو تصفيتها في الفرش

الحرجي. فعلى سبيل المثال، تُعمر منطقة لانج إيرلن الحرجية في سويسرا بالمياه من نهر الراين لمدة تزيد على عشرة أيام كل شهر للسماح للتربة الحرجية بتصفية المياه من أجل تحسين نوعيتها وتغذية طبقة المياه الجوفية في مدينة بازل القريبة. وتمثل الصلة بين الغابات والمياه فرصة لتحسين سبل المعيشة ورفاهية الإنسان.

٧٨ - وتوفر الأحواض الحرجية لتجميع المياه نسبة كبيرة من المياه لتلبية الاحتياجات المنزلية والزراعية والصناعية والبيئية في مناطق المنبع والمصب على السواء. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أصحاب الأراضي ومديري الحراج والمياه في توسيع النطاق العريض من فوائد الغابات المتعددة القطاعات لأقصى حد ممكن دون المساس بالموارد المائية ووظائف الأنظمة البيئية. ولمواجهة ذلك التحدي تمس الحاجة إلى إيجاد فهم أفضل للتأثيرات المتبادلة بين الغابات والمياه، وخاصة من خلال البحوث والعلوم والمعارف التقليدية بما يؤدي إلى التوعية وبناء القدرات في مجال علوم مياه الغابات وبالتالي تحويل تلك المعارف ونتائج تلك البحوث إلى سياسات مؤدية إلى تحسين سبل الرزق.

٧٩ - وينبغي استخدام البرامج الوطنية للغابات منطلقاً لدمج خطط إدارة الموارد المائية ضمن البرامج الحرجية في إطار عملية أشمل لتخطيط مقاسم المياه. وكذلك ينبغي إنعام النظر لدى إدارة مقاسم المياه وأحواض الأنهار العابرة في العلاقة الكائنة بين الغطاء الحرجي في أعالي المجرى المائي وتدفقات المياه عند المصب. ويشكل برنامج التنمية المستدامة لنهر الراين مثالا على ذلك، وهو مبادرة عابرة للحدود تعتمد تدابير فيما يتعلق بالتحريج والحفاظ على الغابات من أجل تسهيل حبس المياه ودرأ الفيضانات في المناطق القريبة من المصب.

٨٠ - ولا بد من إجراء المزيد من البحوث التطبيقية في الأحراج والمياه، فضلاً عن تعزيز الشراكات فيما بين المؤسسات البحثية والتربوية والمالية والسياسية. ولا بد أيضاً من إجراء تقييمات مقارنة سليمة لما تقدمه الحراج من خدمات (مائية وغير مائية)، بما في ذلك دورها في تأمين معيشة سكان الغابات، وإنتاج الوقود الأحفائي، والحفاظ على التنوع الأحيائي وقيمتها الجمالية والترفيهية. وتغدو تلك الاحتياجات أشد إلحاحاً بتغير المناخ مما يزيد من تعقيد العلاقة بين الغابات والمياه ويؤثر في السياسات الحرجية والسياسات المائية في مناطق كثيرة من العالم. وينبغي تشجيع احتراح حلول جديدة مبتكرة في أوساط مقررري السياسات في قطاعي الغابات والمياه من أجل ضمان جريان المنافع لجميع شرائح المجتمع.

دال - الغابات والاقتصاد الأخضر

٨١ - يدعو تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاقتصاد الأخضر إلى زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في "القطاعات الخضراء" مثل الزراعة والمدن والمباني المستدامة،

والطاقة المتجددة، ومصايد الأسماك، والحراج، والصناعة، والنقل، ومعالجة النفايات، وإعادة التدوير، والمياه. ويهدف التقرير إلى تحفيز مقرري السياسات والمسؤولين التنفيذيين في قطاعات الأعمال، والمساهمين عامة وتمكينهم، للاستثمار في القطاعات الخضراء والقيام بالإصلاحات المتعلقة بالسياسات الخضراء. ويتسم الاستثمار في الطاقة النظيفة، والنقل المستدام، والغابات، والزراعة الرفيعة بالبيئة بأهمية كبيرة لبلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً للحد من الفقر.

٨٢ - وأمام القطاع الحرجي فرص لأداء دور في التحول إلى اقتصاد أخضر وجني فوائد بيئية واقتصادية واجتماعية للمجتمع، واستكشاف خطط الدفع مقابل خدمات النظم البيئية وغير ذلك من التدابير الرامية التي توسيع القاعدة المالية للإدارة المستدامة للغابات وتنويعها والمساعدة في الحفاظ على الوظائف الحماة للغابات.

٨٣ - ويوفر كل من الطاقة الخشبية، والهياكل الأساسية والمباني الخضراء، ودور الموارد الحرجية كبالوعات للكربون فرصاً للقطاع الحرجي. ويمكن لطاقة الكتلة الأحيائية أن تؤدي دوراً رئيسياً في إمدادات الطاقة في المستقبل حيث إن لتلك الطاقة مواصفات بيئية أفضل من الوقود الحيوي المستخرج من المحاصيل السنوية. وتحليل دورة حياة مواد البناء، يظل للخشب ميزة نسبية قوية مقارنة بمواد البناء الأخرى، ما يمكنه من الحصول على حصة في السوق والاستخدام في أي بناء أخضر مستقبلي.

هاء - المعلومات والاتصالات

٨٤ - يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الإدارة الفعالة للغابات في عدم كفاية المعارف اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة. ويلزم اكتساب معارف أفضل عن الغابات من أجل تحديد الغابات الأنسب بيئياً والأغراض التي ترادفها. وثمة قدر محدود من البيانات المتعلقة بظروف الغابات وحقوق الملكية ومدى ملائمة الغابات لأغراض محددة. ومع المناقشات الجارية بشأن تغير المناخ وإمكانية مقايضة حصص الكربون، ستفرض الحاجة إلى البيانات والمعلومات تحدياً أمام الإدارة المستدامة للغابات وتنوع استخدامها.

٨٥ - ويمكن للاستثمارات في تحسين المعلومات والمعارف عن الغابات وقدراتها، وعن الجهات الفاعلة ومصالحها، أن تساعد على تحسين إدارة الغابات تحسناً كبيراً. ولا بد من تحسين نظم المعلومات وتطوير التحليلات للتحكم في الغابات من أجل تحسين النتائج والفوائد. كما يتسم تبادل تلك المعلومات والتحليلات مع من يحتاجها ويمكن أن يستفيد من استخدامها بأهمية حيوية. ولذا فإن من الجدير بالاهتمام الاستفادة من التكنولوجيات المتاحة في مجال المعلومات والاتصالات لتوفير المعلومات اللازمة عن الغابات

بتكلفة منخفضة للمستعملين، ومساعدتهم على اتخاذ قرارات أفضل. ويتيح ذلك فرصاً جديدة لتحسين تبادل المعلومات وبناء المعارف التي تدعو إلى تحسين المبادرات في مجال التعليم وإمكانية الوصول إلى القطاع الحرجي. وتتيح السنة الدولية للغابات فرصة ومنصة لبدء تلك الانطلاقة في مجال المعلومات والاتصالات في القطاع الحرجي من أجل زيادة التوعية وتعزيز وضع السياسات من خلال تحسين تبادل المعلومات والمعارف.

ثامناً – الاستنتاجات

٨٦ - في العقود الثلاثة الماضية، تغيرت الحقوق في ملكية الغابات وإدارتها بشكل غير مسبوق، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين المجتمعات والحكومات. وشهدت تلك الفترة زيادة انفتاح صناع القرار في مجال الغابات فيما يخص إشراك السكان المحليين في إدارة الغابات وتقاسم المنافع التي تجني منها. ومن بالغ الأهمية أن تستمر هذه الاتجاهات وأن تُجعل أكثر أمناً في المستقبل.

٨٧ - ويتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة خلال السنوات الخمسين الماضية من إدارة الغابات في ضرورة دمج أصوات الناس في إدارة الغابات إذا ما أُريد ضمان تحقيق هدف استفادتهم من الغابات والحفاظ على الفوائد المستدامة والطويلة الأجل من الغابات.

٨٨ - ومن المهم توحيد العمليات الجارية للإدارة التي تضم مجموعات مختلفة من صنّاع القرار من المجتمعات المحلية والشركات والوكالات الحكومية، على الأهداف المتداخلة لإدارة الغابات، وهي الإدارة المختلطة. وتشكل ترتيبات الإدارة المختلطة تحدياً لبراعة صنّاع القرار ونشأتهم. أما الوكالات الحكومية التي دأبت على إدارة الغابات بإقصاء الجهات الأخرى عن استعمال الغابات وإدارتها نتيجة للنظم الاستعمارية والتاريخية الموروثة فيلزمها استيعاب المصالح الجديدة في الغابات لتلبية زيادة الطلبات على الغابات والتنافس بين هذه المطالب.

٨٩ - وقد تحتاج الغابات في المستقبل إلى أن تدار بنفس الطريقة من أجل توفير إمدادات مستمرة من المياه النقية كأحد أهداف الإدارة المستدامة للغابات، مع مراعاة تزايد الطلب على المياه النقية لسكان الريف والحضر وللأغراض الزراعية.

٩٠ - ومن المهم التأكيد على ضرورة إصلاح حقوق الحيازة والترتيبات المتعلقة بها، بما يحقق مصالح المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، ولا سيما ضمان جريان المنافع المتأتبة من أي آلية ناشئة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في إطار المفاوضات الجارية بشأن تغير المناخ.

٩١ - ويمكن أن يتيح تقدير قيمة السلع والخدمات الحراجية فرصا لتمويل الغابات وأن يكون له دور في زيادة رفاه الإنسان.

٩٢ - ويلزم توفر معارف أفضل عن الغابات من أجل تحديد الغابات الأنسب بيئيا والتي تُراد منها الأغراض، وأصحاب الحقوق والجهات صاحبة المصلحة فيما يخص مختلف الغابات. ولا بد من تطوير نظم المعلومات وتحسين التحليلات للتحكم في الغابات من أجل تعزيز النتائج والفوائد. وينبغي استخدام التطورات المستجدة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير المعلومات اللازمة عن الغابات للمستعملين وصنّاع القرار بتكلفة زهيدة، ومساعدتهم على اتخاذ قرارات أفضل.